مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

التعاون العسكري الروسي الجزائري في ظل تهديدات قانون "كاتسا" الامريكي: الأبعاد وحدود التأثير

Russian-Algerian Military Cooperation In light of threats of the US "CAATSA" Act: Dimensions and impact limits

من إعداد الدكتور عبد الرزق غراف
باحث بمركز الخليج للأبحاث (المملكة العربية السعودية

Source: Seven info DZ

مقدمة:

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية تصاعد الخطاب الأمريكي المناهض للجزائر ولعلاقاتها العسكرية مع روسيا، وقد كان آخر مظاهر هذا التصعيد تلك المساعي التي قادها مجموعة من المُشرعين (٢٧ عضوًا) بقيادة عضو الكونجرس "ليزا ماكلين" داخل الكونجرس الأمريكي والهادفة إلى التطبيق الفوري لقانون خصوم أمريكا للعقوبات "كاتسا" (CAATSA) على الجزائر، والسبب حسب الرسالة التي رفعها هؤلاء المُشرّعون إلى وزير الخارجية الأمريكي هو إقدام الجزائر على اقتناء صفقات أسلحة روسية بقيمة سبعة مليارات دولار سنة ٢٠٢١ ما يعتبر دعمًا لقطاع الدفاع الروسي حسب نص هذا القانون، ورغم عدم استجابة وزارة الخارجية الأمريكية آنيًا لمطالب المشرعين وهي صاحبة القرار في تطبيق قانون (CAATSA) بالشراكة مع وزارة الخزانة الأمريكية، إلا أن الثابت أن هذا الموقف مرهون في أحد أهم أبعاده بطبيعة الظروف الإقليمية والدولية المتسارعة وفي مقدمتها تطورات الأوضاع في حرب أوكرانيا ومستقبل الصراع الروسي الغربي هناك من جهة، وما يرتبط بهذا المتغير من ملفات أهمها ملف أمن الطاقة (الغاز) لدول الاتحاد الأوروبي وكذا موقف الجزائر في عديد من القضايا الإقليمية والدولية من جهة أخرى.

وأمام هذه الظروف تجد الجزائر نفسها أمام حتمية إيجاد مسار متوازن بين أطراف الصراع القائم تحافظ بموجبه على علاقاتها الاستراتيجية التاريخية مع روسيا ولكن دون الدخول في حالة من المواجهة مع الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة، ما يفرض على الجزائر العمل على التقليل من المخاوف الأمريكية والحفاظ على حالة الحياد التي تبنته بآليات وأدوات ذات فعالية عالية، وهو خيار متاح أمام الجزائر رغم كل المحاولات القائمة لجرها لتكون محور استقطاب بين الأطراف المتصارعة، وما يعزز هذا الخيار هو توفر بدائل استراتيجية لدى الجزائر تمكنها من دعم مسار التوازن الذي تسلكه وفي مقدمته استغلال حاجة أوروبا الماسة لزيادة حجم وارداتها من الغاز الجزائري لتغطية انخفاض وارداتها من الغاز الروسي وبالتالي التخفيف من حدة الأزمة الناتجة عن الصراع الطاقوي القائم بين روسيا والدول الغربية، وإلى جانب ملف الطاقة يبرز ملف التعاون الأمني الإقليمي الأمريكي الجزائري في منطقة الساحل وجنوب المتوسط، وهي بدائل تبقى متاحة أمام الجزائر من أجل دعم حالة الحياد الذي من الواجب سلوكه حفاظًا على مسار التوازن الذي تبتغيه تجاه الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، تساهم من خلاله الجزائر في التخفيف من أزمة الطاقة في أوروبا التي تجمعها بالجزائر "اتفاق للشراكة الاقتصادية والتجارية" عبر زيادة صادراتها من الغاز، مقابل محافظتها على تعاونها العسكري الاستراتيجي مع روسيا التي تجمعها بالجزائر "اتفاقية للتعاون الاستراتيجي".

في ظل هذه المعطيات تبرز العديد من التساؤلات التي

Source: U.S House of Representatives

تتمحور حولها إشكالية الدراسة من بينها: ما مدى نجاعة هذه البدائل وفي مقدمتها زيادة صادرات الغاز نحو أوروبا في إعاقة دعوات تطبيق قانون معاقبة خصوم أمريكا "كاتسا CAATSA" على الجزائر، وبالتالي وأد المساعي التي تقودها بعض الجهات داخل دوائر صنع القرار الأمريكي لمعاقبة الجزائر؟، أم أن ذلك مرهون بظروف دولية قادمة مرتبطة أساسًا بتطورات الحرب في أوكرانيا وما يرتبط بها من متغيرات وموقف الجزائر منها، والتي إن تجاوزت الخطوط التي لا ترغب الولايات المتحدة تجاوزها فإن ذلك سيؤدي حتمًا إلى تدهور العلاقات الأمريكية الجزائرية بما سيفضي إلى تطبيق قانون "كاتسا CAATSA" على الجزائر؟، وهل علاقات روسيا والجزائر العسكرية هي الدافع الوحيد لمساعي بعض الأطراف في الكونجرس لمعاقبة الجزائر أم أن هناك دوافع أخرى لم يُفصح عليها الخطاب المؤسساتي المناهض للجزائر في الكونجرس لأن قانون "كاتسا" (CAATSA) لا يحتويها؟ وما عواقب تطبيق هذا القانون على الجزائر وتوجهاتها الخارجية؟، وهل سيدفع ذلك الجزائر إلى التخلي عن حالة الحياد الذي تتبناه، وبالتالي الوقوع في فخ الاستقطاب ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ونظرًا لتعدد أوجه الموضوع قيد الدراسة وتباين مستويات تحليله، فقد تم تبني منهجية الدراسة على النحو الآتي:

المحور الأول: العلاقات العسكرية الروسية الجزائرية من منظور أمريكي

المحور الثاني: تداعيات الحرب في أوكرانيا على الموقف الأمريكي من التعاون العسكري الروسي الجزائري

المحور الثالث: دوافع التهديدات الأمريكية باستخدام قانون "كاتسا" (CAATSA) ضد الجزائر

أولاً: دور الجزائر في تحقيق أمن الطاقة الأوروبي

ثانيًا: اصطفاف الجزائر في معركة الاستقطاب الجارية بين روسيا والغرب

ثالثًا: مناهضة الجزائر للتطبيع مع إسرائيل في الفضاءين العربي والإفريقي

المحور الرابع: رهانات تصاعد الخطاب الأمريكي من "التهديد" إلى "تطبيق" قانون "كاتسا" على الجزائر مستقبلاً

أولاً: توجه الجزائر نحو مجموعة "بريكس"

ثانيًا: مستقبل مواقف الجزائر تجاه إسرائيل في الفضاءين العربي والإفريقي

ثالثًا: مستقبل دور الجزائر في التقليل من أزمة الطاقة (الغاز) في أوروبا

> "تعاون استراتيجي" لعل ذلك أحد ما توصف به العلاقات العسكرية بين روسيا والجزائر، علاقات ليست رهن الحاضر وظروفه، بل تعود جذورها إلى فترة الثورة الجزائرية واستمرت طوال الستة عقود الماضية، كانت وما زالت خلالها روسيا أكبر مورّد أسلحة للجزائر، بل أن الأخيرة ظلت دائمًا ضمن نادي الخمس دول الأكثر اقتناءً للأسلحة الروسية على المستوى العالمي كان آخرها تلك المبرمة سنة ٢٠٢١ بقيمة سبعة مليار ات دولار

المحور الأول: العلاقات العسكرية الروسية الجزائرية من منظور أمريكي

"تعاون استراتيجي" لعل ذلك أحد ما توصف به العلاقات العسكرية بين روسيا والجزائر، علاقات ليست رهن الحاضر وظروفه، بل تعود جذورها إلى فترة الثورة الجزائرية واستمرت طوال الستة عقود الماضية، كانت وما زالت خلالها روسيا أكبر مورّد أسلحة للجزائر، بل أن الأخيرة ظلت دائمًا ضمن نادي الخمسة دول الأكثر اقتناءً للأسلحة الروسية على المستوى العالمي كان آخرها تلك المبرمة سنة ٢٠٢١ بقيمة سبعة مليارات دولار، كما أشارت بعض التقارير الصادرة عن المراكز المختصة في شؤون التسلح والشؤون العسكرية على غرار "معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام" (SIPRI) وموقع "جلوبال فاير باور" (Global fire Power) إلى أن واردات الجزائر من السلاح والتي تراوحت ميزانيتها السنوية خلال العشرة سنوات الأخيرة ما بين ٠٩ مليار دولار و١١ مليار دولار ما يوازي ٤,٥٪ إلى ٦,٧٪ من ناتجها المحلي (١) (للمزيد عن هذه البيانات راجع الشكل رقم ٠١ و٠٢)، قد اعتمدت خلال الثلاثة سنوات الأخيرة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢ على روسيا بنسبة ٦٩٪ محتلة بذلك المركز الأول إفريقيًا والثالث عالميًا بعد الصين والهند، وهي نسبة مرشحة للارتفاع أكثر في ظل مضاعفة الجزائر لميزانية الإنفاق العسكري في قانون المالية لسنة ٢٠٢٣ بنسبة ١٢٠٪ (٢٢,٧مليار دولار)، في حين توزعت نسبة ٣١٪ على موردين آخرين في مقدمتهم ألمانيا بـ ١١٪ والصين بـ ٩٪، فضلاً عن عشرات اتفاقيات التدريب والتعاون في باقي مجالات التعاون العسكري والتقني والاستخباراتي على غرار انضمام الجزائر إلى قاعدة البيانات الخاصة بالجماعات الإرهابية وفق التصنيف الروسي والتي طورتها أجهزة الأمن الفيدرالية الروسية، وقد ازدادت هذه العلاقات عمقًا بعد "اتفاق الشراكة الاستراتيجية" الموقع سنة ٢٠٠١ والذي تداولت بعض التقارير عن وجود رغبة أبداها وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" خلال زيارته للجزائر في ماي أيار ٢٠٢٢ لتجديده خلال الأشهر القادمة وبخاصة مع قرب إجراء مناورات "درع الصحراء" المزمع إجراؤها في الصحراء الجزائرية خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٢، والتي يُقرأ على أنها ردٌ على مناورات "الأسد الإفريقي" التي جرت بين المغرب والولايات المتحدة قبل شهرين، ومن هذا المنطلق فقد أصبحت العلاقات العسكرية الروسية الجزائرية تكتسي أهمية استراتيجية ذات طابع حيوي لتوجهات البلدين والمدفوعة بالأوضاع الأمنية المتدهورة على معظم الحدود الإقليمية للجزائر وبخاصة مع ليبيا ومالي، تجسّدت آخر صور هذا التعاون في موقف الجزائر الحيادي من الحرب الروسية الأوكرانية، الذي ورغم حياديته إلا أنه يعتبر في نظر الكثير من الأطراف ميولاً للموقف الروسي من طرف الجزائر (للمزيد عن موقع الجزائر في سوق السلاح الروسي على المستوى الإفريقي راجع الشكل ٠٣).

Source : Alain News

في مقابل ذلك لم يكن ملف التعاون العسكري الروسي الجزائري يمثل عقبة حقيقية للحيلولة دون استقرار العلاقات الأمريكية الجزائرية وبخاصة في العقدين الأخيرين، حيث استمر التعاون بين الجزائر والولايات المتحدة حول عديد من القضايا الأمنية الإقليمية في إطار المقاربة الأمنية الأمريكية القائمة على نظرية مركب الأمن الإقليمي (The Theory Of The Regional security Complex)، والاعتماد على ما يعرف بـ "الهندسة الإقليمية للأمن" (Regional Security Engineering) التي جاء بها كل من "باري بوزان"(Barry Buzan) و"أولي ويفر" (Olle Weaver) في دراستهم "القوى والأقاليم" ومعظم الدراسات التي تمحورت حول ظاهرة "الأمننة" التي جاءت بها مدرسة "كوبنهاجن"، وهذا في محاولة منهم لتقديم مقاربات تفسيرية للتغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وكان من الحلول الاستراتيجية لذلك الاعتماد على "مركب الأمن الإقليمي" باعتباره ظاهرة علائقية تقوم على مبدأ الاعتماد الأمني المتبادل لمواجهة التهديدات المشتركة التي تهدد جميع أطراف المُركب، يتم خلالها بناء نظم إقليمية تضطلع فيها قوى إقليمية بدور أكبر في الحفاظ على الأمن الإقليمي ومواجهة التهديدات اللا تماثلية العابرة للحدود وفي مقدمتها الإرهاب، وهذا ما يقع في صلب الاستراتيجية الأمريكية القائمة على تقليص الاعتماد على التدخلات العسكرية الخارجية ومعه الانتشار العسكري الخارجي والاكتفاء بـ "القيادة من الخلف" وفق مبدأ "الصبر الاستراتيجي" الذي اعتمدته إدارة "باراك أوباما" ولم تخرج عنه إدارة "دونالد ترامب" وإن كان ذلك بصيغة براغماتية أكثر وضوحًا من سابقتها، واستمر ذلك مع إدارة "جون بايدن".

في حالة الجزائر تتجلى هذه الرؤية الاستراتيجية الأمريكية في جهود القيادة العسكرية في إفريقيا "أفريكوم" لتعزيز شراكتها الأمنية مع الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية المتنامية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى، حيث كان آخر هذه الجهود زيارة قائد "أفريكوم" الجنرال "ستيفن تاون" أواخر سبتمبر ٢٠٢٠ إلى الجزائر لبحث سبل تعزيز العلاقات بين الطرفين واصفًا الجزائر بـ "الشريك القوي ذي الثقة والقوي في مجال مكافحة الإرهاب، وأنه جاء هنا لأنه يعلم أن الجزائر باستطاعتها لعب دورًا هامًا من أجل ضمان الأمن والسلام في المنطقة" (٢)، كما حافظت الجزائر على حالة التوافق النسبي مع حلف "الناتو" حول عديد القضايا المتعلقة بالأمن في جنوب المتوسط والتهديدات الأمنية المهددة لاستقرار المنطقة، وهي الملفات التي تولي لها قيادة الناتو أهمية كبيرة بالشراكة مع الجزائر، حيث كان آخر مظاهر هذا الاهتمام زيارة المدير العام للأركان العسكرية الدولية في حلف الناتو الجنرال "هانس وارنر ويرمان" للجزائر في ماي ٢٠٢٢، ناقش خلالها مع قيادة الأركان الجزائرية عديد من القضايا المتمحورة حول سبل زيادة التعاون بين الطرفين لمواجهة التهديدات الأمنية في هذه المنطقة، وقد جاءت هذه الزيارة مباشرة بعد زيارة وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" إلى الجزائر، الأمر الذي أثار العديد من التساؤلات حول حقيقة الأهداف التي ترمي إليها هذه الزيارات، في ظل محاولات الاستقطاب الهادفة لجر الجزائر لتكون جزءًا من التحالفات القائمة وبخاصة تلك التي أفرزتها الحرب في أوكرانيا، ما دفع الجزائر للتأكيد خلال زيارة قيادة "الناتو" على موقفها المحايد بشأن النزاعات الدولية (٣).

من خلال هذه المعطيات يتبين أهمية الجزائر في المقاربة الأمريكية للأمن الإقليمي سواء فيما تعلق بالأمن الإقليمي لمنطقة الساحل والصحراء الكبرى أو الأمن الإقليمي لجنوب المتوسط، أهمية حفزت الولايات المتحدة على إحداث تقارب أمني مع الجزائر وتجاوز الروابط العسكرية الاستراتيجية القائمة بين روسيا والجزائر، على الرغم من الضغط الذي كانت تمارسه إسرائيل من خلال اللوبي الصهيوني على مؤسسات صنع القرار الأمريكي للجم طموحات الجزائر العسكرية، حيث

لطالما كانت إسرائيل تنظر بعين الريبة لمستوى وطبيعة ونوعية صفقات السلاح المبرمة في إطار التعاون العسكري الروسي الجزائري، خاصة فيما تعلق بالتسليح الروسي للبحرية الجزائرية وتعاظم قوتها الصاروخية، انطلاقًا من أنها أحد مهددات خطوط الملاحة التجارية لإسرائيل في جنوب المتوسط التي تمر عليها من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من حجم التجارة الإسرائيلية الخارجية والتي تبلغ زهاء ٨٠ مليار دولار حسب الرؤية الإسرائيلية، وقد رفعت إسرائيل في هذا الشأن عديد التقارير إلى قيادة "الناتو" بداية من سنة ٢٠٠٩ أعربت فيها أن الأمن في جنوب المتوسط يعنيها، كما أعربت عن قلقها من زيادة قوة البحرية الجزائرية، إلا أنه ورغم هذا القلق الإسرائيلي إلا أن الموقف الأمريكي حافظ على هدوئه تجاه مسألة تصاعد وتيرة التعاون العسكري بين روسيا والجزائر، وكانت أقصى ضغوطاته قد تمثلت في الضغط على الجزائر لتقديم تعهدات بعدم المساس بالمصالح الإسرائيلية في البحر الأبيض المتوسط، ضغط قابلته الجزائر بموقف مفاده أن الدفاع عن الأمن القومي الجزائري الذي يقع ضمن صلب العقيدة القتالية للجيش الجزائري هو الهدف الوحيد من وراء تطوير الجزائر لقدراتها العسكرية (٤).

المحور الثاني: تداعيات الحرب في أوكرانيا على الموقف الأمريكي من التعاون العسكري الروسي الجزائري

أعادت حرب روسيا في أوكرانيا "علاقات روسيا العسكرية الخارجية" والتي من ضمنها علاقات روسيا والجزائر العسكرية إلى دائرة الاهتمام الأمريكي، وقد زاد هذا الاهتمام مع تطور أحداث هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية والدولية، فالاهتمام

أعادت حرب روسيا في أوكرانيا "علاقات روسيا العسكرية الخارجية" والتي من ضمنها علاقات روسيا والجزائر العسكرية إلى دائرة الاهتمام الأمريكي، وقد زاد هذا الاهتمام مع تطور أحداث هذه الحرب وتداعياتها الإقليمية والدولية

الأمريكي الذي اقتصر في بدايته على حالة التذمر من موقف الجزائر المحايد في هذه الحرب انتقل بعد ذلك إلى الضغط على الجزائر في ملف "الطاقة"، هذا الأخير الذي أشارت بعض التقارير إلى أنه من ضمن ما تم مناقشته خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" للجزائر في ٣٠ من مارس آذار ٢٠٢٢ رغم التحفظ الذي لازم مخرجات هذه الزيارة، فالمُراد الأمريكي من الجزائر هو أن تتحول الأخيرة إلى عامل تهدئة لسوق الغاز حيث تعد الجزائر أول مصدر للغاز في إفريقيا وتمد أوروبا بحوالي ١١٪ من احتياجاتها كرابع مصدر للغاز المسال لدول الاتحاد الأوروبي، ما يعد عاملاً مساعدًا لتجاوز تداعيات الاستخدام الروسي لهذا الملف للضغط على الأمن الطاقوي لأوروبا في ظل حرب الطاقة الجاري بين روسيا والغرب، غير أن التطورات الحاصلة في أوكرانيا بعد ضم روسيا لأربعة مقاطعات أوكرانية هي (دونيتسك ولوغانسك وخيرسون وزاباروجيا) إلى الاتحاد الروسي، قد دفع الولايات المتحدة إلى التهديد بتوسيع قائمة استخدام قانون مكافحة خصوم أمريكا "CAATSA" ليطال زبائن آخرين للسلاح الروسي ومنهم الجزائر التي رفعت دعوات من أعضاء في الكونجرس الأمريكي لتكون أحد الأطراف التي تتوفر فيهم شروط وأسباب تطبيق قانون "CAATSA".

ـــــ تهديد أمريكي باستخدام قانون معاقبة خصوم أمريكا ضد الجزائر:

في سنة ٢٠١٧ أقرّت الولايات المتحدة الأمريكية قانون مكافحة خصوم أمريكا من خلال العقوبات (قانون كاتسا CAATSA) (٥)، ويؤكد المشرعون الأمريكيون أن القانون سيسمح للرئيس الأمريكي بفرض عقوبات "على الأفراد الذين ينخرطون عن قصد في صفقة مهمة مع شخص يمثل جزءًا من قطاعي الدفاع أو الاستخبارات في حكومة الاتحاد الروسي أو يعمل لصالحها أو بالنيابة عنهما"، وفي هذا الإطار فوّض الرئيس الأمريكي سلطة العقوبات إلى وزير الخارجية بالتشاور مع وزير الخزانة، وبعد إعلان روسيا ضم مقاطعات (دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوروجيا) رسميًا للاتحاد الروسي، حذّرت الولايات المتحدة عبر وزير خارجيتها "أنتوني بلينكن" الدول المتعاونة مع روسيا سياسيًا أو اقتصاديًا أو عسكريًا من أنها عرضة لعقوبات وزارة الخزانة الأمريكية كونها تقع ضمن الدول التي تدعم قطاع الدفاع الروسي، حيث قال وزير الخارجية الأمريكي في هذا الشأن: "اليوم، اتخذنا إجراءات سريعة وقاسية ردًا على محاولة الرئيس الروسي ضم مناطق من أوكرانيا، وهو انتهاك واضح للقانون الدولي، سنستمر في فرض تكاليف على أي

شخص يقدم دعمًا سياسيًا أو اقتصاديًا لهذا التزييف" (٦).
وقد تزامن هذا التحذير مع إثارة مُشرّعين أمريكيين في الكونجرس لموضوع التعاون العسكري بين روسيا والجزائر، انطلاقًا من أن ذلك يقع في خانة ما ينطبق عليه تطبيق قانون "كاتسا CAATSA"، ففي بداية شهر أكتوبر ٢٠٢٢ رفع السيناتور الجمهوري عن ولاية فلوريدا ونائب رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي "ماركو روبيو" طلبًا لتصنيف مشتريات الجزائر من السلاح الروسي ضمن ما يعاقب عليه قانون "كاتسا CAATSA"، ومنه ضرورة معاقبة الجزائر على تعاونها العسكري مع روسيا، وفي الوقت الذي كان يُنظر إلى هذا الحدث على أنه تحرك فردي، تطور هذا الموضوع ليأخذ زخمًا أكبر فأكبر بشكل متوازٍ مع تطورات الأحداث المتعلقة بحرب روسيا في أوكرانيا، حيث وبعد أقل من أسبوعين من هذه الرسالة، شهد مجلس الشيوخ الأمريكي تحركًا جماعيًا لـ ٢٧ مُشرّعًا من الحزبين بقيادة عضو الكونجرس عن ولاية "ميشيغان" الجمهورية "ليزا ماكلين" للمطالبة بتطبيق قانون خصوم أمريكا للعقوبات على الجزائر بسبب مشترياتها من السلاح الروسي حسب نص الرسالة التي رفعها هؤلاء المُشرعون إلى وزير الخارجية الأمريكي.

وقد حملت الرسالة تعبير الموقعين عليها من أعضاء مجلس الشيوخ عن مخاوفهم بشأن التقارير الدالة عن العلاقات المتنامية باستمرار بين الاتحاد الروسي والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حيث جاء في نص الرسالة: "كما تعلمون، فإن روسيا هي أكبر مورد عسكري للأسلحة في الجزائر، ففي العام الماضي لوحده انتهت الجزائر من صفقة شراء أسلحة من روسيا بلغت قيمتها الإجمالية أكثر من سبعة مليارات دولار، وقد وافقت الجزائر في هذه الصفقة على شراء طائرات روسية مقاتلة متطورة كان من بينها "سوخوي SU-٥٧" التي لم توافق روسيا على بيعها إلى أي دولة أخرى حتى الآن، وجعل هذا الجزائر ثالث أكبر متلق للأسلحة الروسية في العالم" (٧)، كما انتقدت عضو الكونجرس "ليزا ماكلين" عدم إقدام الخارجية الأمريكية على عدم التحرك لمعاقبة الجزائر بسبب صفقة السلاح الروسي سابقة الذكر، حيث قالت في هذا الشأن أنه ورغم أن صفقة شراء الأسلحة الأخيرة بين الجزائر وروسيا ستصنف على أنها صفقة مهمة بموجب قانون معاقبة خصوم أمريكا إلا أن وزارة الخارجية لم تضع أي عقوبات يمكن فرضها، انطلاقًا من أن روسيا ستستغل عائدات مبيعات الأسلحة للجزائر لتمويل حربها في أوكرانيا، كما أن ذلك يعتبر منفذًا لروسيا لزيادة مداخيلها في ظل انخفاض عائدات صادراتها من الطاقة إلى أوروبا، كما أشارت "ماكلين" إلى أنه من المرجح أن تواصل روسيا الضغط من أجل تحقيق مبيعات أسلحة إضافية، مؤكدة على أنه من المهم أن تستعد إدارة "جون بايدن" لمعاقبة المساهمين في تمويل الحكومة الروسية عبر شراء الأسلحة، كما دعت إلى البدء فورًا في تنفيذ عقوبات على المشرفين على شراء الأسلحة الروسية في الحكومة الجزائرية.

وفي الوقت الذي تزداد حدّة مطالب مشرعين في الكونجرس بضرورة تطبيق قانون "كاتسا CAATSA" على الجزائر، اتخذت وزارة الخارجية الأمريكية مسارًا أكثر هدوءًا وأقل حدّة في تعاملها مع هذه المطالب، ففي أول تعقيب على مطالب الكونجرس بمعاقبة الجزائر وصفت الخارجية الأمريكية عبر مساعد المتحدث باسمها "فيدانت باتيل" في إحاطته اليومية أمام وسائل الإعلام بأن صفقات التسلح بين الجزائر وروسيا والتي بلغت قيمتها لسنة ٢٠٢١ سبعة مليارات دولار بأنها "موضوع إشكالي "، مضيفًا بأن "الاستمرار في دعم روسيا بخصوص حربها على أوكرانيا وانتهاك سيادتها يعد مشكلة عميقة"، غير أن المتحدث أعاد التذكير بأنه "لا توجد إجراءات ليعلن عنها" مكرّرا لهذه الجملة مرتين (٨)، وهو الأمر الذي أبان عن وجود فجوة بين موقفي الكونجرس ووزارة الخارجية ورؤيتهما لكيفية التعامل مع ملف التعاون العسكري بين روسيا والجزائر، ففي الوقت الذي يستعجل أعضاء من الكونجرس معاقبة الجزائر وبشكل "فوري" يبدو موقف الخارجية الأمريكية أكثر تريثًا على الأقل في الوقت الراهن وفي ظل الوضع الحالي وما يحمله من ظروف

Source: (MEM) Middle East Monitor

إقليمية ودولية تستدعي تعاونًا مع الجزائر لتجاوز تداعياتها السلبية وفي مقدمتها ملف تأمين صادرات الغاز إلى أوروبا وكذا التعاون الأمني في منطقتي الساحل وجنوب المتوسط، فضلاً عن التعاون الاقتصادي وزيادة فرص استثمارات شركات الطاقة الأمريكية في الجزائر كان آخرها توقيع عقود مع شركة "أوكسيدنتال" في أغسطس ٢٠٢٢.

المحور الثالث: دوافع التهديدات الأمريكية باستخدام قانون "كاتسا" (CAATSA) ضد الجزائر

رغم أن ظاهر الخطاب المؤسساتي الأمريكي المناهض للتعاون العسكري الاستراتيجي بين روسيا والجزائر قد اتخذ من العلاقات العسكرية التاريخية الجزائرية الروسية مطية وسببًا مباشرًا لتهديده باستخدام قانون "كاتسا" (CAATSA) للعقوبات ضد الجزائر، ورغم مساهمة هذا العامل في ظل الظروف الدولية التي يفرضها الصراع في أوكرانيا في تأجيج هذا الخطاب، إلا أن الثابت هو وجود أبعاد أخرى مرتبطة بالدوافع الخفية التي لم يُعلن عنها في ظاهر الخطاب المعادي للجزائر والجهات الراعية له والمعروف عنها قربها من دوائر النفوذ الصهيوني قياسًا على توجهات معظم المشرّعين المطالبين بمعاقبة الجزائر، وهذا مراعاة منهم بضرورة التوافق مع نص قانون "كاتسا" (CAATSA) الذي يتبنى التعاون مع قطاع الدفاع الروسي كسبب مباشر لتطبيقه، ولعل أن مما يُقرأ من

> رغم أن التعاون العسكري الروسي الجزائري هو الدافع من وراء تصاعد الخطاب المؤسساتي الأمريكي ضد الجزائر ، إلا أن ذلك لا يعد سوى ظاهر هذا الخطاب الذي يحتوي باطنه على دوافع أخرى تتمحور أساسًا حول: دور الجزائر في تحقيق أمن الطاقة الأوروبي، اصطفاف الجزائر في معركة الاستقطاب الجارية بين روسيا والغرب، مناهضة الجزائر لإسرائيل في الفضاءين العربي والإفريقي

باطن هذا الخطاب وجود ثلاثة أبعاد رئيسية مرتبطة بثلاث قضايا رئيسية تتجاوز بعضها مصاف الأهمية نحو مصاف الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

أولاً: دور الجزائر في تحقيق أمن الطاقة الأوروبي

تعتبر أزمة الطاقة التي يعاني منها الاتحاد الأوروبي اليوم أحد أهم مخرجات الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا، أزمة لم تنجح كل محاولات دول الاتحاد الأوروبي لتفادي تداعياتها السلبية، بشكل انعكست من خلاله العقوبات الغربية على قطاع الطاقة الروسي سلبًا على الاتحاد الأوروبي أكثر من روسيا نفسها، حيث بلغت خسائر الدول الغربية حوالي ٤٠٠ مليار دولار جرّاء عقوباته ضد روسيا (٩)، كما ارتفعت نسبة إيرادات الطاقة الروسية بنسبة ٥٠٪ رغم العقوبات وهي مرشحة للارتفاع أكثر بعد قرار "أوبك +" الأخير لشهر أكتوبر ٢٠٢٢ القاضي بتقليص صادراتها، وهذا في ظل توفر بدائل تسويقية لروسيا في السوق الآسيوية أكثر من توفر بدائل الدول الأوروبية من واردات الطاقة وبخاصة ما تعلق بواردات الغاز، فضلاً على الضغط الهائل الذي يشكله ارتفاع الأسعار

على الاقتصاديات الأوروبية بل وعلى الاقتصاد العالمي عامة، وعدم قدرة باقي موردي الغاز الطبيعي المسال لدول الاتحاد الأوروبي على تغطية حصة روسيا التي كانت تتراوح بـ ٤٠٪ من مجمل واردات الاتحاد من الغاز وانخفضت حاليًا لحدود ٢٠٪، فقطر أحد أكبر موردي الغاز إلى الاتحاد الأوروبي أعلنت مؤخرًا أنه ليس بالإمكان تحويل حصص من صادراتها من الغاز الموجهة إلى آسيا نحو أوروبا، كما أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتخفيض أسعار صادراتها من الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي رغم كل الانتقادات الأوروبية التي كان آخرها انتقاد الرئيس الفرنسي لسعر الغاز الأمريكي البالغ أربعة أضعاف سعره في السوق الأمريكية الداخلية، وكان آخر فشل خيارات دول الاتحاد الأوروبي للتقليل من أزمة الطاقة التي تمر بها هو إعلان الصين عن وقف صادراتها من الغاز إلى أوروبا، ما فتح الباب أمام مطالبة عديد من الدول الأوروبية وفي مقدمتهم ألمانيا أحد أكثر المتضررين من هذه الأزمة إلى ضرورة تبني قرارات لـ "تسقيف أسعار الغاز" الذي تضاعف سعره خلال سنة ٢٠٢٢ بنسبة ٧٥,٩٪ عما كانت عليه قبل اندلاع الحرب في أوكرانيا رغم كل المخاطر الناجمة عن ذلك.

في ظل هذه الأوضاع تزداد أهمية الجزائر كأحد أكبر مصدري الغاز المسال إلى أوروبا وأكثرهم التزامًا بالعقود الجارية، رغم حالة الفتور التي أصابت علاقات الجزائر بإسبانيا أكبر مشترٍ للغاز الجزائري بنسبة ٤٣ ٪ من وارداتها، وهذا بعد تجميد الجزائر لمعاهدة الصداقة وعمليات التجارة الخارجية من وإلى إسبانيا على خلفية موقفها من ملف النزاع في الصحراء الغربية ما أدى إلى بروز مخاوف لدى إسبانيا والاتحاد الأوروبي أن تنتقل الأزمة إلى ملف الغاز، وهذا في خضم الجهود الأوروبية الرامية لتعويض وارداتها من الغاز الروسي، فضلاً على الجهود الأمريكية الهادفة لضرب قطاع الطاقة الروسي انطلاقًا من أن هذا الأخير يعد أحد أكثر قنوات تمويل حرب روسيا في أوكرانيا، ما جعل الأنظار تتجه للجزائر للتقليل من فعالية "ملف الغاز" كأداة من أدوات الابتزاز الروسي لأوروبا، وهو أمر لا يمكن بأي حال من الأحوال إغفاله أو التقليل من أهميته أثناء قراءة الأبعاد التي ترمي إليها التهديدات الأمريكية بتطبيق قانون "كاتسا" (CAATSA) على الجزائر وتصنيفها في خانة "خصوم أمريكا"، فالمراقب للأوضاع والتطورات المتسارعة لأزمة الطاقة التي تجتاح أوروبا والتي أصبحت من مهددات الاستقرار الاجتماعي على غرار ما تشهده فرنسا وألمانيا حاليا من احتجاجات، سيجدها حتمًا مرتبطة بمدى تصاعد الخطاب الأمريكي المناهض للجزائر .

ثانيًا: اصطفاف الجزائر في معركة الاستقطاب الجارية بين روسيا والغرب

منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية أواخر شهر فبراير ٢٠٢٢ كان واضحًا مسار الحياد الذي رسمته الجزائر لنفسها بعيدًا عن التجاذبات الحاصلة بين الأطراف المتصارعة، وهو موقف ثابت وتاريخي للعقيدة الدبلوماسية الجزائرية وليس متعلقًا بحالة دون غيرها، فهو منطلق مدستر في الدستور الجزائري الذي ينص على "عدم التدخل في شؤون الآخرين" كمبدأ ثابت للسياسة الخارجية الجزائرية، غير أن حالة الاستقطاب الشديدة التي تتعرض لها الجزائر جعلت من مسار التوازن والحفاظ على موقف الحياد يضيق يومًا بعد يوم وبشكل متوازٍ مع زيادة حدة الصراع القائم في أوكرانيا، رغم نجاح الجزائر لغاية الآن في الحفاظ على مسار الحياد الذي تتبناه وتجاوز الضغوط الغربية دون المساس بعلاقاتها الاستراتيجية التاريخية مع روسيا.

ففي أغسطس ٢٠٢٢ وأثناء اعتماد أوراق السفير الجزائري الجديد في موسكو أشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى أن روسيا تدعم الخط المتوازن الذي تنتهجه الجزائر في الشؤون الإقليمية والدولية مؤكدًا على الشراكة الاستراتيجية التي تجمع البلدين ومشيدًا بمواصلة العمل معها، حيث صرّح الرئيس الروسي في هذا الشأن بأن "العلاقات الروسية الجزائرية عميقة في المجالين الاقتصادي والتجاري، وتعد الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لروسيا في القارة الإفريقية وأن التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين مستمر وهو آخذ في التطور بشكل نشط في العديد من المجالات على غرار المجالات العسكرية، وتفاعل روسيا مع الجزائر هو من طبيعة الشراكة الاستراتيجية بينهما، وما احتفال البلدين في مارس الماضي بالذكرى الستين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما إلا دليل على عمق واستراتيجية العلاقات الروسية الجزائرية" (١٠).

عبّر هذا الموقف الصادر عن رأس السلطة في روسيا عن متانة العلاقات الروسية الجزائرية في مواجهة مساعي الولايات المتحدة لإجهاضها، والذي تعتبر الضغوط التي يقوم بها مؤخرًا نواب من الكونجرس على وزارة الخارجية من أجل تطبيق قانون "كاتسا" (CAATSA) أحد مظاهره، وهو ما يجعل الجزائر أحد محاور صراع الاستقطاب القائم بين روسيا والغرب، وقد يحمل من المخاطر الكثير في حال ما إذا لم تحسن الجزائر إدارة التوازن وحالة الحياد لصالحها ما يزيد من فرص تصاعد الخطاب المؤسساتي الأمريكي المناهض للجزائر

وعلاقاتها العسكرية مع روسيا، ومنه تزايد احتمالات قبول وزارة الخارجية الأمريكية لمطالب الكونجرس بتطبيق قانون خصوم أمريكا للعقوبات على الجزائر.

ثالثًا: مناهضة الجزائر للتطبيع مع إسرائيل في الفضاءين العربي والإفريقي

تضاعفت في السنوات الأخيرة جهود إسرائيل لكسب مزيد من الشرعية على المستويين العربي والإفريقي من بوابة التطبيع، فعلى المستوى العربي كانت اتفاقات "أبراهام" التي طبعت من خلالها عديد من الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة المغربية) علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل أحد أكثر صورها وضوحًا، مستفيدة من الزخم الذي أثارته مواقف إدارة "دونالد ترامب" والتي تجاوزت كل ما كان يعد خطوطًا لا يجب تجاوزها لدى الإدارات الأمريكية السابقة وفي مقدمة ذلك نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة، وعلى المستوى الإفريقي ازدادت رغبة إسرائيل في الانضمام إلى الاتحاد الإفريقي بصفة "عضو مراقب" في السنوات الأخيرة كتتويج لتوسع نفوذها في شرق وغرب القارة الإفريقية.

في الجزائر أُعتبر هذا الأمر بمثابة تراجع عن الثوابت العربية تجاه القضية الفلسطينية، أمر أبرزه بكل وضوح حديث الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون عندما قال في أحد لقاءاته مع الإعلام المحلي بأن "الجزائر لا تبارك ما سماه بـ (الهرولة) تجاه التطبيع مع إسرائيل" (١١)، وقد صاحب هذا الموقف تلك الجهود التي قادتها الجزائر لإغلاق أبواب الاتحاد الإفريقي أمام انضمام إسرائيل كعضو مراقب، وهي مواقف ورغم عدم وضوح أي رد فعل آني عليها يومها من طرف الولايات المتحدة إلا أنها لم تكن لتمر مرور الكرام، وبخاصة من طرف دوائر نفوذ اللوبي الصهيوني في مؤسسات صنع القرار الأمريكي، التي من الواضح أنها بقيت في موقع المتربص للفرصة الملائمة لمحاسبة الجزائر على مواقفها الآنية والتاريخية من التطبيع ومن الكيان الصهيوني برمته، وما عزّز من هذه الفرضية هو الخلفية السياسية والأيديولوجية التي جاء منها معظم أعضاء الكونجرس المطالبين بمعاقبة الجزائر عبر قانون "كاتسا" (CAATSA)، والمعروف عليهم قُربهم من جماعات الضغط الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ما يوحي بأن محاسبة الجزائر على موقفها من إسرائيل في الفضاءين العربي والإفريقي يعد أحد الأبعاد التي يرمي إليها تصاعد الخطاب المناهض للجزائر في الكونجرس الأمريكي حتى لو لم تتطرق رسالة المشرعين الأمريكيين المطالبة بتحرك وزارة الخارجية لتطبيق قانون "كاتسا" على الجزائر لهذا الأمر.

المحور الرابع: مؤشرات تصاعد الخطاب الأمريكي من "التهديد" إلى "تطبيق" قانون كاتسا على الجزائر مستقبلاً

رغم حالة التفاوت النسبي في خطاب كل من الكونجرس ووزارة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر، وذلك في ظل رغبة عديد من المشرّعين الأمريكيين ومطالبتهم بضرورة التحرك الفوري ضد الجزائر، مطالب قابلتها وزارة الخارجية بنوع من التأني والتريث إلى حين، يبدو أن "تصاعد" أو "تراجع" حدة الخطاب الأمريكي الداعي لتصنيف الجزائر ضمن دائرة الخصوم الواجب إنزال عقوبات "كاتسا" (CAATSA) بهم مرهون في أحد أهم أبعاده بعديد من القضايا ومواقف الجزائر منها والتي حدّدت بعضها ومازالت تحدد ثوابت وتوجهات الجزائر الخارجية وعقيدتها الدبلوماسية، ومن هذه القضايا:

أولاً: توجه الجزائر نحو مجموعة "بريكس"

تعد منظمة "بريكس" محل استقطاب ووجهة مرغوبة لكثير من الدول الراغبة في الابتعاد عن الاصطفاف الدولي الجاري حاليًا على مستوى النظام الدولي وصراع التحالفات وتجاذب الأقطاب القائم والذي زادت الحرب الروسية الغربية في أوكرانيا من حدته على غرار السعودية وإيران والجزائر وغيرها، ويضم بريكس في عضويته كلاً من روسيا والصين وجنوب إفريقيا والبرازيل والهند، حيث تسعى هذه الأطراف

> إن تطبيق قانون "كاتسا" على الجزائر مستقبلاً مرهون بثلاثة رهانات رئيسية هي: توجه الجزائر نحو مجموعة "بريكس"، مستقبل مواقف الجزائر تجاه إسرائيل في الفضاءين العربي والإفريقي، مستقبل دور الجزائر في التقليل من أزمة الطاقة في أوروبا

أن تكون "بريكس" التي تشكل دولها ٤٠٪ من مساحة العالم عاملاً موازنًا لتكتلات دولية أخرى على غرار "مجموعة السبع" التي تسيطر على ٦٠٪ من الثروة العالمية.

في أواخر يوليو الماضي أعلن الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" عن رغبة بلاده في الانضمام إلى "بريكس" حيث قال في هذا الصدد بأن "الجزائر مهتمة بـ "بريكس" لأنها تشكل قوة اقتصادية وسياسية والانضمام إليها سيبعد الجزائر التي تعتبر رائدة في "عدم الانحياز" عن "تجاذب القطبين"، وأن شروط الانضمام إلى بريكس تتوفر بنسبة كبيرة في الجزائر" (١٢)، وقد لاقت هذه الرغبة الجزائرية ترحيبًا من روسيا والصين اللتان تربطهما بالجزائر علاقات تاريخية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وفي الوقت الذي تسعى فيه الجزائر أن لا يكون توجهها الاستراتيجي للانضمام إلى "بريكس" على حساب علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي تجمعه بالجزائر منذ منتصف تسعينات القرن الماضي اتفاقية للتعاون الاستراتيجي، تبرز العديد من التحديات التي يفرضها واقع انضمام الجزائر إلى مجموعة "بريكس" على علاقاتها مع الغرب عمومًا وذلك في سيناريوهين:

الأول أن هذا الانضمام سيوطد من مكانة الجزائر السياسية والاقتصادية بما يفضي إلى تقوية وضعها السياسي في مواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية.

أما الثاني فهو تغذية الخطاب المعادي للجزائر في دوائر صنع القرار الغربية وبخاصة الأمريكية منها وما يحمله من احتمالية تطبيق قانون "كاتسا" (CAATSA) على الجزائر. والواضح أن إقدام الجزائر على الانضمام لمجموعة "بريكس" سيعد سببًا آخر غير معلن وسيزيد حتمًا من ضغوط الكونجرس على وزارة الخارجية الأمريكية للاستجابة للمطالب التي حملتها الرسالة التي رفعها ٢٧ مشرّعا لتصنيف الجزائر ضمن دائرة خصوم أمريكا الواجب معاقبتهم عبر قانون "كاتسا" (CAATSA).

ثانيًا: مستقبل مواقف الجزائر تجاه إسرائيل في الفضاءين العربي والإفريقي

فموقف الجزائر من إسرائيل على المستوى العربي والإفريقي لطالما كان عاملاً معرقلاً لتطبيع علاقات إسرائيل مع بعض الدول العربية وتغلغلها في مؤسسات الاتحاد الإفريقي، على غرار الدور المحوري الذي لعبته الجزائر لإلغاء منح إسرائيل صفة عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي سنة ٢٠٢١، وهنا وجب التنبيه إلى أن المطلوب من الجزائر ليس التطبيع في حد ذاته بل التقليل من مناهضتها له، ومثلما هو معلن ستكون القضية الفلسطينية ضمن الأجندة المطروحة للنقاش خلال القمة العربية المزمع إقامتها في الجزائر مطلع نوفمبر ٢٠٢٢، وفي ظل نشاط الدبلوماسية الجزائرية مؤخرًا تجاه دفع مسار المصالحة بين الفصائل الفلسطينية والذي تُوج بـ "اتفاق الجزائر" قبل أسابيع قليلة، ما يجعل من هذا الملف حتمًا أحد المقاييس التي يُمكن أن تأخذها بعين الاعتبار دوائر النفوذ الصهيوني في الولايات المتحدة من أجل تصعيد الخطاب المؤسساتي الأمريكي المناهض للجزائر وبالتالي التحرك ضد الجزائر عبر قانون "كاتسا" (CAATSA)، الذي يعد أكثر المنافذ والمداخل القانونية الشرعية المتوفرة والتي يمكن لهذه الدوائر الاستناد عليه لمعاقبة ومحاسبة الجزائر على مواقفها من إسرائيل.

ثالثًا: مستقبل دور الجزائر في التقليل من أزمة الطاقة (الغاز) في أوروبا

يعد هذا الملف أحد أكثر الملفات حساسية تجاه مدى إمكانية تصنيف الجزائر ضمن دائرة خصوم أمريكا التي ينص عليها قانون "كاتسا" (CAATSA)، ورغم نجاح الجزائر لغاية الآن في رسم مسار متوازن بين علاقاتها العسكرية الاستراتيجية مع روسيا وعلاقاتها الاقتصادية وبخاصة في مجال الطاقة مع أوروبا، حيث ارتفعت صادرات الجزائر من الغاز بنحو ٥٤٪

عبر الأنابيب و١٣٪ عبر الناقلات خلال الربع الثاني والثالث من سنة ٢٠٢٢ (للمزيد راجع الشكل رقم ٠٤)، إضافة إلى الاكتشافات النفطية والغازية للجزائر هذه السنة والتي بلغ مجموعها "١١ اكتشافًا" ما يجعل الجزائر في المرتبة الأولى عالميًا في هذا المجال وما صاحبه من العقود المبرمة مع الشركات الغربية "إيني الإيطالية" و"توتال الفرنسية" و"أوكسيدنتال الأمريكية" بقيمة "أربعة مليارات دولار" (١٣)، إلا أن زيادة حدة أزمة الطاقة في أوروبا والتي يبدو أنها تأخذ زخمًا متزايدًا مع قدوم فصل الشتاء بالتوازي مع تفاقم الصراع في أوكرانيا وبلوغه مستويات قد لا يحمد عقباها، سيساهم في تقليص مساحة المناورة أمام الجزائر في حال ما تطور الموقف الأمريكي تجاه مرحلة "معنا أو ضدنا" وعدم القبول بالحيادية تجاه الحرب في أوكرانيا، ما سيجعل الجزائر حتما أمام خيارين:

الخيار الأول: حسم أمرها لصالح تحالفها الاستراتيجي التاريخي مع روسيا وهو أقرب السيناريوهات في حال فُرض على الجزائر الخروج عن حياديتها، ما سيؤدي حتمًا إلى مزيد من التدهور في العلاقات الأمريكية الجزائرية بما يُفضي في النهاية إلى إنزال عقوبات قانون "كاتسا" (CAATSA) بالجزائر.

الخيار الثاني: وهو التنازل التدريجي على تعاونها الاستراتيجي مع روسيا وهو أمر غير وارد في المدى المنظور، نظرًا للعديد من العوامل والخيارات التي حسمت توجهات الجزائر الخارجية و التي تعود إلى ستة عقود ماضية ومازالت سارية المفعول في ظل الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة، وهي خيارات لم تتنازل عنها الجزائر في أوج أزمتها الأمنية والسياسية والاقتصادية تسعينات القرن الماضي والتي صادف وأن كان النظام الدولي في أحاديته القطبية المطلقة بعد نهاية الحرب الباردة، فكيف للجزائر أن تتنازل عن هذا الخيار والعالم يشهد حالة من الاستقطاب التي قد تُفضي إلى حالة من التعددية القطبية في النظام الدولي تزيد فيه فعالية "التكتلات الإقليمية" كفواعل رئيسية في هذا النظام.

خاتمة:

في ظل ما يكتنفه تطبيق قانون "كاتسا" (CAATSA) من مخاطر على الجزائر في حال تطبيقه، وما يحمله من تداعيات على العلاقات الأمريكية الجزائرية من جهة والعلاقات الروسية الجزائرية من جهة أخرى، خاصة وأن هذا القانون قد سبق وطُبق على دول كبرى في مقدمتها روسيا والصين، كما طال القانون دولاً أخرى سواء بشكل مباشر من جهة تطبيقه على دول كإيران وكوبا أو التهديد بتطبيقه على دول مثل الهند وتركيا وفنزويلا وكوريا الشمالية، فما هو المانع إذن من استخدامه ضد الجزائر؟

إن المانع الحقيقي أمام تصنيف الجزائر لغاية الآن في دائرة خصوم أمريكا الذين طُبق عليهم قانون "كاتسا" (CAATSA) هو محافظة الجزائر على حالة التوازن التي يفرضها مسار الحياد الذي تتبناه تجاه الصراعات الدولية، وذلك عبر استخدام بدائل استراتيجية لدعم موقفها الحيادي، بدائل تتمحور بالدرجة الأولى حول مساهمة الجزائر الفعالة في التقليل من أزمة الطاقة (الغاز) في أوروبا من جهة ومحافظتها على علاقاتها العسكرية الاستراتيجية التاريخية مع روسيا من جهة أخرى، ورغم نجاح الجزائر في هذه الموازنة إلى الآن، إلا أن صعوبة الاستقرار على هذا المسار في ظل تطورات الصراع الروسي الغربي في أوكرانيا من جهة وزيادة الضغوط الأمريكية الغربية على الجزائر ومعظم الدول المتبنية لقرار الحياد للتراجع عن حيادها من جهة أخرى، فضلاً عن وجود مبررات أخرى مرتبطة أساسًا بتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية وموقفها من إسرائيل ومن الانضمام لـ "بريكس" ومجمل الدوافع التي يحتويها باطن الخطاب المؤسساتي الأمريكي المناهض للجزائر، إضافة إلى عدم استعداد الجزائر للمراهنة والتخلي عن تعاونها الاستراتيجي العسكري مع روسيا الذي يزيد عمره عن الستة عقود، وبخاصة في ظل الرهانات الأمنية الإقليمية الآنية التي تعيشها الجزائر في محيطها الإقليمي والتي تقف حجر عثرة أمام أي رغبة جزائرية آنية لتنويع مصادر تسليحها بعيدًا عن الاعتماد الشبه كلي على روسيا، كون هذه العملية تحتاج إلى خطط استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى وبحاجة إلى اتفاقيات تدريب وتكوين خبراء، وهي كلها عوامل ستزيد حتمًا من إمكانية الانحراف عن حالة الحياد التي تتبناها الجزائر في حال ما أُجبرت على ذلك، وتُوحي بالمسار الذي ستختاره في حالة وقوع هذا السيناريو وهو تقديم تعاونها الاستراتيجي مع روسيا عن باقي الاعتبارات، ما يجعل الجزائر عُرضة مستقبلاً لتطبيق عقوبات قانون "كاتسا" (CAATSA) في حال ثبوت هذه التوقعات.

قائمة الأشكال:

الشكل 01: ميزانية الدفاع الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2023

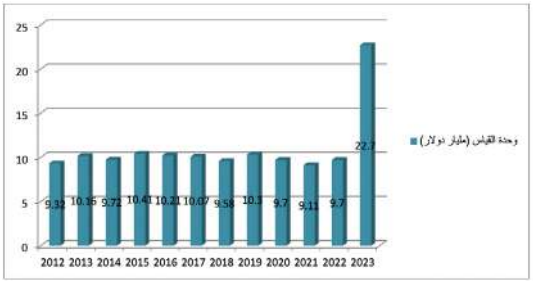

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، وموقع جلوبال فاير باور (Global fire Power)

الشكل 02: نسبة الانفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2012 الى 2023

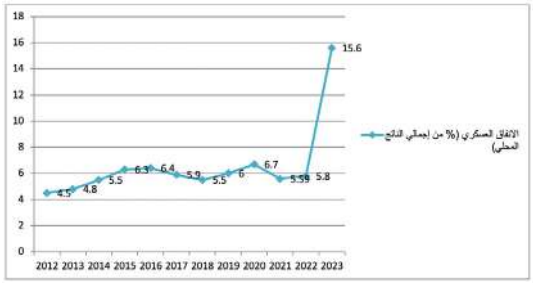

المصدر الأول: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السنوي: الأسلحة ونزع السلاح والأمن الدولي

المصدر الثاني: البوابة المتخصصة MENADEFENSE www.menadefense.net

الشكل 03: أكثر الدول الافريقية استيرادا للأسلحة الروسية خلال الفترة مابين 2015 و2020

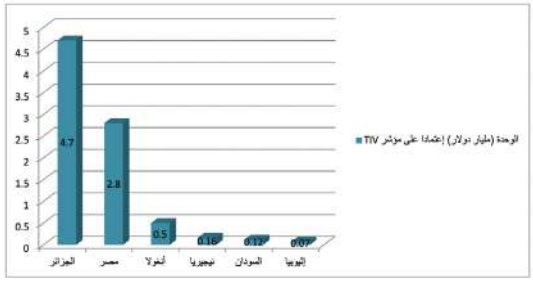

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI)

الشكل 04 : حجم صادرات الجزائر من الغاز الى أوروبا في سنة 2021 والى غاية الربع الثالث من سنة 2022

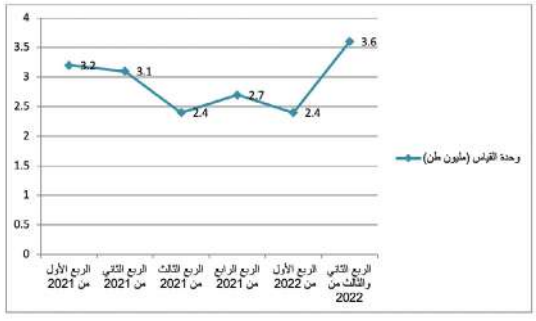

المصدر الأول: OAPEC 2022 and Attaqa 2022

المصدر الثاني: الجزيرة نت www.aljazeera.net

قائمة المراجع الرئيسية:

ـــــ موقع الكونجرس الامريكي (the U.S Congress)
www.congress.gov

ـــــ موقع وزارة الخارجية الامريكية (U.S Departement of State)
www.state.gov

ـــــ معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI " Stockholm International Peace Research Institute ")
www.sipri.org

ـــــ موقع «قلوبال فاير باور» للشؤون العسكرية (global fire power)
com.globalfirepower.www

ـــــ وكالة الأنباء الدولية «بلومبيرغ »(Bloomberg News)
www.bloomberg.com

ـــــ موقع منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OAPEC)
www.oapec.org

قائمة الهوامش:

(1) Military expenditure (% of GDP) – Algeria, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), Yearbook: Armaments, Disarmament and International Security, Accessed on: 05/10/2022, in:

https://data.worldbank.org/indicator/MS.MIL.XPND.GD.ZS?locations=DZ

See also:

-SIPRI military expenditure database at: milex.sipri.org/sipri

and:

- Algeria Military Strength, in:

https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=algeria

(2) U.S Africa Command Public Affairs (United States Africa Command), U.S. Africa Command Leaders meet with Algeria's leadership, 23/09/2020, Accessed on: 05/10/2022, in: https://www.africom.mil/press-release/33147/us-africa-command-leaders-meet-with-algerias

(3) Algeria reaffirms neutral policy on international conflicts, 12/05/2022, Accessed on: 06/10/2022, in: https://english.news.cn/africa/20220512/c9b9b4ac28af4dc7b78b9a81171f92b6/c.html

(4) عين اسرائيل على بحرية الجزائر، الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١٠/٠٧، تاريخ النشر: ٢٠٠٩/٠٨/٢٣، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/8/23/ ..

(5) H.R.3364-Countering America's Adversaries Through Sanctions Act115th Congress (2017-2018), Accessed on: 05/10/2022, in: https://www.congress.gov/bill/115th-congress/house-bill/3364/text

(6) Antony J. Blinken (Secretary of State), Imposing Swift and Severe Costs in Response to Russia's Violations of Ukraine's Sovereignty, Press Statement, 30 /09/ 2022, Acceseed: 05/10/2022,in:

https://www.state.gov/imposing-swift-and-severe-costs-in-response-to-russias-violations-of-ukraines-sovereignty/

See also:

Antony J. Blinken (Secretary of State), We will continue to act with our allies and partners in imposing costs on Russia if it continues its war of choice, 28/10/2022, Accessed: 29/10/2022, in:

https://www.state.gov/latest-ukraine-updates/

(7) Joseph Haboush, Bipartisan Letter to Blinken calls for sanctions on Algeria after Russia Arms deal, 29/09/2022, Accessed on: 05/10/2022 ,in:

https://english.alarabiya.net/News/world/2022/09/29/Bipartisan-letter-to-Blinken-calls-for-sanctions-on-Algeria-after-Russia-arms-deal

(8) Vedent Patel (PRINCIPAL DEPUTY SPOKESPERSON), Department Press Briefing – October 07. 2022,Accessed on: 05/10/2022, in:

https://www.state.gov/briefings/department-press-briefing-october-07-2022/

(9) Putin Gets Unexpected Pushback From Ally Over War in Ukraine, 17/06/2022, Accessed on: 04/10/2022, in:

https://www.bloomberg.com/news/articles/2022-06-17/putin-says-russia-can-survive-sanctions-crows-west-suffers-more

See also:

Russia's Putin condemns "mad and thoughtless" Western sanctions, 17/06/2022, Accessed on: 06/10/2022, in:

https://www.bbc.com/news/world-europe-61847300

(10) فلاديمير بوتين: روسيا تدعم الخط المتوازن الذي تنتهجه الجزائر، روسيا اليوم، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٠٩/٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١٠/٠٦، على الرابط:

https://arabic.rt.com/world/

(11) الرئيس الجزائري: لا نشارك ولا نبارك في «الهرولة» نحو التطبيع مع اسرائيل، CNN، تاريخ النشر: ٢٠٢٠/٠٩/٢٠، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١٠/٠٦، على الرابط:

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/09/20/algerian-president-tebboune-israel-normalization-agreements

(12) President Tebboune : Algeria largely meets the BRICS membership requirements, 01/08/2022, Accessed on: 07/10/2022, in:

https://algeriainvest.com/news/president-tebboune-algeria-largely-meets-the-brics-membership-requirements

(13) لؤي أحمد، اكتشافات نفطية... كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية، الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/١٠/١٤، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٢/١٠/٢٠، على الرابط:

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14/ ..

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

www.grc.net

YEARS
Gulf Research Center
Knowledge for All